«بيتك للأبحاث»: استمرار نمو الاقتصاد السعودي رغم مخاطر هبوط أسعار النفط

ذكر تقرير أصدرته شركة «بيتك» للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن الإنفاق العام الذي يقوده الطلب المحلي مازال المحفز الرئيسي للاقتصاد السعودي، وفي ظل الارتفاع الذي تشهده العائدات النفطية والذي وصل إلى مستويات قياسية، وانخفاض مستوى التضخم، فإن المؤشرات تؤكد استمرار النمو والازدهار في الموقف المالي على المدى القريب، مشيرا إلى أن السعودية سوف تسجل نموا سنويا لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 6٪ على أساس سنوي بنهاية عام 2012، وهو أقل من نسبة الـ 7,1٪ على أساس سنوي المسجلة في عام 2011 نظرا لمخاطر هبوط النمو التي لاتزال قائمة.

وأشار التقرير إلى أن المخاطر الرئيسية التي تواجه السعودية مازالت تتمثل في السوق النفطية، وإمكانية حدوث تراجع كبير ومستمر في أسعار النفط كما حدث في السابق، إلا أن السياسات والإجراءات التي تم بناؤها في السنوات الأخيرة، تجعل السعودية في وضع يمكنها من الحفاظ على الإنفاق عند مستويات تتماشى مع الأهداف متوسطة الأجل لبعض الوقت، خاصة في ظل انخفاض التضخم لأدنى مستوياته في 3 سنوات، وزيادة فرص العمل والسعي الحثيث لإيجاد بدائل للطاقة ممثلة في الغاز الطبيعي للحد من استهلال النفط داخليا حيث وصل إلى معدلات عالية.

دور محوري في مجال النفط

وأفاد تقرير «بيتك للأبحاث» بأن دور السعودية يبرز في سوق النفط العالمية باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم وأيضا لامتلاكها أعلى طاقة إنتاجية للنفط الخام (12,5 مليون برميل يوميا)، وتماشيا مع التزامها طويل الأمد، تقوم السعودية بضبط وتعديل إنتاجها من النفط لتخفيف الضغوط صعودا أو هبوطا على أسعار النفط العالمية. وظل إنتاج السعودية من النفط الخام مرتفعا ولكن عند معدل 9,8 ملايين برميل يوميا في سبتمبر 2012 (أغسطس 2012: 9,9 ملايين برميل يوميا).

ولفت التقرير الى ان صندوق النقد الدولي احتفظ في أحدث توقعاته للاقتصاد العالمي (أكتوبر 2012) بقوة النمو الاقتصادي للمملكة العربية عند معدل 6٪ على أساس سنوي في عام 2012، وتعديل توقعاته لعام 2013 إلى 4,2٪ بدلا من 4,1٪ على أساس سنوي.

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أنه يتوقع استمرار النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص والفوائض المالية الكبيرة للحكومة الناتجة بصورة أساسية عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج، وبالإضافة إلى ذلك، افترض صندوق النقد الدولي أن يكون متوسط أسعار النفط (متوسط خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس الوسيط) أعلى من 106,2 دولارات للبرميل في 2012 و105,1 دولارات للبرميل في 2013 في حين كان متوسط عام 2011 عند 104 دولارات للبرميل حيث لاتزال المخاطر الجيوسياسية التي يمكن أن تؤدي إلى انقطاع إمدادات النفط تشكل قلقا.

وإلى جانب النفط الخام، شرعت السعودية أيضا في تطوير الصناعات الهيدروكربونية الأخرى ذات الصلة بالنفط، حيث بدأت شركة النفط الوطنية السعودية (شركة أرامكو) العمل جنبا إلى جنب مع مجموعة مختارة من شركات الخدمات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها لتطلع على أحدث تكنولوجيات المتاحة من أجل تطوير موارد الغاز الحجري، ويقيم حاليا فريق من شركة أرامكو في مدينة هيوستن بولاية تكساس، ويعمل هذا الفريق مع شركة شلمبرجير وشركة هاليبرتون وشركة بيكر هيوز على التكنولوجيا الآبار، بما في ذلك التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي متعددة المراحل. وسيدعم تركيز أرامكو المتزايد على الغاز الصخري من زيادة الإنتاج السعودي من الغاز خلال السنوات المقبلة.ولدى شركة أرامكو هدفا أخذته على عاتقها وهو إضافة 5 مليارات قدم مكعبة يوميا من الغاز الجديد بحلول عام 2016 في محاولة لتوفير المزيد من النفط الخام للتصدير.

وفرة مستمرة في الأصول الأجنبية

أفاد التقرير بأن ارتفاع أسعار النفط منذ منتصف عام 2011 أدى إلى زيادة الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهي المصرف المركزي في البلاد، والتي وصلت في أغسطس 2012 إلى 2,3 تريليون ريال سعودي في أغسطس 2012، مرتفعة بمبلغ 32 مليار ريال سعودي عن يوليو 2012، وتوفر هذه المدخرات ركيزة كبيرة للنمو السعودي قد تستخدمها الحكومة إذا ما تعرضت أسعار النفط أو الطلب عليها لأي صدمة، ولا تمتلك الحكومة السعودية مدخرات وافرة فقط، فعلى الرغم من انخفاض نصيب الفرد فيها عن بعض الدول الخليجية الأخرى ذات التعداد السكاني المنخفض مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، لكن المملكة لديها الحد الأدنى من الدين العام (6,3٪ من إجمالي الناتج المحلي)، بعد تخفيضها لمستويات الدين منذ عام 2000.

وتوقع التقرير أن يستمر الإنفاق الحكومي والامتصاص المحلي للإيرادات في الصعود في عام 2012 وما بعده، كما توقع أيضا أن يستمر تراكم الأصول الأجنبية في السعودية في الارتفاع حيث يقود ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة حركة التجارة وزيادة الفائض في الحساب الجاري والتي سيتم إعادة تدويرها من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي إلى أدوات مالية عالية الجودة وأساسية في السوق.

وتوقع التقرير كذلك أن قيمة أصول الأسهم سوف تعادل بحلول نهاية العام أكثر من 110٪ من إجمالي الناتج المحلي أو ما يعادل أكثر من عامين من الإنفاق العام، مما يوفر للمملكة منطقة عازلة لمواجهة أي ركود غير متوقع في أسعار النفط.

نمو القطاع غير النفطي

لاحظ التقرير ان مؤشر مديري المشتريات يوضح أن الإنفاق العام الذي يقوده الطلب المحلي مازال المحفز الرئيسي للاقتصاد السعودي، وفي ظل الارتفاع الذي تشهده العائدات النفطية والذي وصل إلى مستويات قياسية، وانخفاض مستوى التضخم، استبعد التقرير ان يتم الحد من النمو والازدهار في الموقف المالي على المدى القريب، فقد استخدمت عائدات النفط المرتفعة في تسريع عجلة التقدم في الأهداف التنموية على المستوى المحلي، وكذلك لدعم الاقتصادات الأخرى في المنطقة، فعلى سبيل المثال في أكتوبر 2012، منحت وزارة الصحة السعودية عقدين لتوفير خدمات إدارة مشاريع لإنشاء مدينتين طبيتين (واحدة في مدينة أبها، بينما تقع الأخرى في محافظة الجوف في الشمال) بالإضافة إلى إنشاء 10 مستشفيات.

وبين التقرير ان منح هذه العقود الأخيرة يتماشى مع توقعاته بأن الحكومة ستعزز الإنفاق الرأسمالي من أجل تحسين المستويات المعيشية بالإضافة إلى توفير فرص العمل للشباب.

التضخم عند أقل مستوى له

تراجع مؤشر أسعار المستهلكين السعودي والذي يقيس معدل التضخم ليصل إلى 3,8٪ في أغسطس 2012 من 4٪ على أساس سنوي في يوليو 2012 وذلك تزامنا مع المزيد من الانخفاض الذي شهدته أسعار قطاعي المواد الأغذية والإسكان.

وخلص تقرير «بيتك للأبحاث» الى ان ارتفاع الإنفاق الحكومي سيظل بمثابة المحرك الرئيس للقطاعات غير النفطية، وسيتم دعم الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الإقراض من قبل البنوك وارتفاع الإنفاق بالنسبة للمستهلكين، مرجحا ان تسجل السعودية سوف تسجل نموا سنويا لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 6٪ على أساس سنوي من عام 2012.

واعتبر التقرير ان المخاطر الرئيسية التي تواجه السعودية تتمثل في السوق النفطية، حيث يعد حدوث تراجع كبير ومستمر في أسعار النفط كما حدث في الثمانينيات والتسعينيات بمثابة أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي، وذلك على الرغم من تأكيد الجهات المختصة أنه بالنظر إلى السياسات والإجراءات التي تم بناؤها في السنوات الأخيرة، فإن السعودية في وضع يمكنها من الحفاظ على الإنفاق عند مستويات تتماشى مع الأهداف متوسطة الأجل لبعض الوقت، كما أكدت الجهات السعودية المختصة أن الاقتصاد السعودي في الوقت الحالي أكثر مرونة نظرا لوجود درجة أكبر من التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى امتلاك المملكة سوقا ماليا أكثر تقدما فضلا عن تحسن البنية التحتية بصورة عامة.

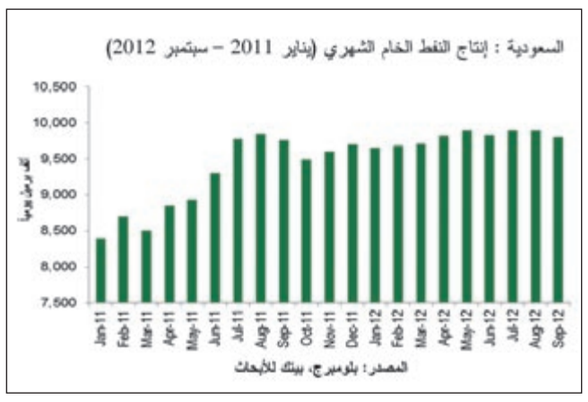

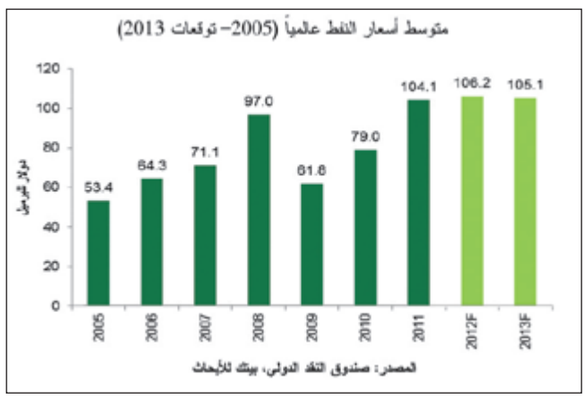

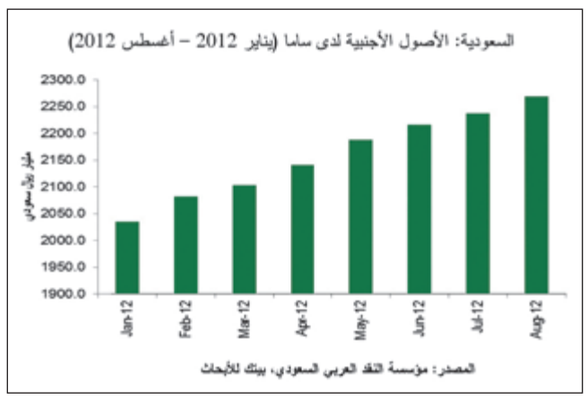

تواصل الإنفاق العام مع وجود فائض مالي كبير وانخفاض ملحوظ للتضخم

جهود لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي واستخدامه في الطاقة بعد ارتفاع الاستهلاك المحلي من النفط

تمديد معرضي الخريف للعطور والساعات

أعلنت شركة معرض الكويت الدولي عزمها تمديد معرض الخريف للعطور والساعات المقام حاليا على أرض المعارض بمشرف والذي كان من المقرر ان ينتهي اليوم، ليتم تمديده ثلاثة ايام متتالية لتنتهي في 23 من اكتوبر الجاري، حيث يشارك فيه اكثر من 150 شركة و16 راعيا.

وبهذا الصدد صرحت رقية خالد الرشدان مدير معرض الخريف للعطور لدى شركة معرض الكويت الدولي بأنه ونظرا للإقبال الجماهيري الكبير الذي يشهده معرضا الخريف للعطور والساعات، وبناء على ما يحققه المعرضان من نجاح خلال فترة الأيام الماضية، وحاليا، مما اثر ايجابا على حركة وكثافة رواد المعرض، لذا فإن شركة معرض الكويت الدولي واستشعارا منها لهذا الوضع الإيجابي وإسهاما منها في إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من جمهورها الكريم لزيارة المعرض، فقد ارتات تمديد المعرضين لمدة ثلاثة ايام تنتهي في 23 من شهر اكتوبر 2012 الجاري.

وفي هذا السياق ذكرت افنان السميط مدير معرض الساعات لدى شركة معرض الكويت الدولي أن الإقبال الكبير الذي يشهده معرض الساعات يؤكد بما لا يدع مجالا للشك لجمهور وعملاء شركة معرض الكويت الدولي التزامنا المطلق على الدوام بحسن تنظيم معارضنا لتظهر بشكل لائق ومشرف، وكذلك حرصنا الكبير على نجاح هذه المعارض والفعاليات.

وأضافت السميط لقد أضحى هذا المعرض الذي يظهر حجم الشركات المشاركة فيه وعدد زواره عظم المكانة التي وصل إليها حتى بات نجاحه حديث المجتمع كحدث مميز وفريد من نوعه يلبي احتياجات ويخدم شريحة من شرائح المجتمع، مما يفسح المجال ويشعل روح التنافس بين الشركات في محاولة لتوفير افضل العروض سعيا لاقتناص رضا عملائهم من رواد هذا المعرض متمنية للجميع التوفيق والسداد في هذا المعرض آملين ان تكون فترة التمديد هذه كافية لجميع الاطراف المشاركة لتحقيق النجاح المنشود للجميع.

رقية الرشدان

أفنان السميط

مشاركات محلية وعالمية واسعة بمعرض العقار والمال

صرح المدير التنفيذي لشركة إسكان العالمية محمود عفيفي بان معرض العقار والمال والاستثمار الذي يقام بفندق هيليتون المنقف وتنطلق فعالياته 23 ديسمبر المقبل يشهد مشاركات واسعة من قبل شركات محلية في السوق المحلى الكويتي وشركات عالمية أخرى حيث سيتم عرض مشاريع تفوق المليار دولار كمشاريع متنوعة ومختلفة فالمعرض على مدى سنوات إقامته السابقة حقق نجاحا غير مسبوق في الإقبال الجماهيري وجاء الإقبال من خلال تقديم المعرض منتجات جديدة ومبتكرة في كل دورة أقيم فيها فالمعرض له أهدافه التي يقام من اجلها وهي فتح خطوط استثمارية متنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد وزادت نسبة إقبال الجماهير على المعرض إلى أعلى نسبة متوقعة لان المعرض في كل دوراته يحرص على المحافظة على نهجه في تمتعه بالمصداقية والشفافية في تقديم خدماته وتعاملاته مع الجمهور.

محمود عفيفي

البورصة المصرية تربح ملياري جنيه خلال أسبوع

القاهرة ـ كونا: واصلت البورصة المصرية ارتفاعها للاسبوع الثاني على التوالي رغم أدائها المتباين خلال الجلسات ليصعد مؤشرها الرئيسي (ايجي اكس 30) بنسبة 1,11٪ لتربح نحو ملياري جنيه. وأظهر التقرير الاسبوعي للبورصة المصرية الذي صدر أمس ارتفاع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة خلال الاسبوع بنحو ملياري جنيه ليصل الى 398 مليار جنيه مقابل 396,1 مليار جنيه خلال تعاملات الاسبوع الماضي ليربح ما نسبته 0,5٪. وذكر التقرير أن قيمة التداول سجلت نحو 3,4 مليارات جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 957 مليون ورقة منفذة على 140 ألف عملية مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 3,3 مليارات جنيه وكمية تداول بلغت 667 مليون ورقة منفذة على 128 ألف عملية خلال الأسبوع السابق.

مشروع مصري إندونيسي باستثمارات 400 مليون دولار

القاهرة ـ رويترز: قال رئيس مجلس إدارة شركة النقل والهندسة للإطارات المصرية طاهر سلامة إن شركته ستبني مصنعا للإطارات بالاشتراك مع مالتي استيرادا الإندونيسية باستثمارات 400 مليون دولار. وأضاف سلامة في تصريحات لـ «رويترز» أول من أمس أن شركته ستملك 60٪ من المصنع الجديد الذي سيقام في الإسكندرية بينما سيمتلك الجانب الإندونيسي 40٪. وقال سلامة إنه سيتم تمويل 40٪ من المصنع بموارد ذاتية «و60٪ من خلال قرض من بنك مصر بقيمة 240 مليون دولار». وتوقع اكتمال إنشاء المصنع خلال 30 ـ 36 شهرا. وستبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع 3,3 ملايين إطار سنويا وسيخصص 75٪ من الإنتاج للتصدير و25٪ للسوق المحلي. وستخصص 160 مليون دولار من استثمارات المصنع لشراء خطوط الانتاج.

«الخليج» يعلن الفائزين في حساب الدانة

أجرى بنك الخليج في 14 أكتوبر الجاري السحب الأسبوعي الواحد والاربعين لحساب الدانة 2012 معلنا بذلك عن أسماء 10 فائزين يحصل كل منهم على جائزة قدرها 1000دينار، والفائزون الـ 10 هم: عبدالهادي عبدالله هادي، عبدالله محمد جابر جاسر، سمير م. هومادو شاشي هومار، سامي مرعي السراحين، علي عبدالله محمد الصفار، ناصر محمد قربان علي، صلاح ابراهيم حسين، أشرف أحمد شاهر الشريف، علي محمد علي الشيباني، جيهان محمد حويجي.

ويشجع بنك الخليج الجميع على فتح حساب الدانة أو زيادة الإيداعات ممن لديهم حساب الدانة، لتزداد فرصهم ويحالفهم الحظ في ربح السحب الأسبوعي الذي يمنح 10 فائزين جائزة وقدرها 1000 دينار لكل منهم، والسحب على مليون دينار. هذا ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج بأنه بالإضافة إلى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو يشجع العملاء أيضا على توفير المال. فكلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز.

كما يمنح حساب الدانة أيضا العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة.

وللمشاركة في سحوبات الدانة، يمكن للعملاء زيارة فروع بنك الخليج البالغ عددها 56 فرعا، أو التحويل المباشر عن طريق الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، أو الاتصال بالخدمة المصرفية الهاتفية على رقم 1805805 للحصول على المساعدة. كما يمكنهم أيضا زيارة موقع بنك الخليج الإلكتروني: www.e_gulfbank.com للحصول على كافة المعلومات المتعلقة بحساب الدانة أو أي من منتجات وخدمات البنك الأخرى هذا بالإضافة إلى إمكانية زيارة الموقع المخصص لحساب الدانة .www.e_gulfbank com/aldanahwinners لمعرفة المزيد عن الحساب وعن الرابحين.

بنوك الخليج جاهزة لسد الفجوة بعد انسحاب «اتش.اس.بي.سي» من القطاع الإسلامي

سيدني ـ رويترز: بعد أربعة أيام من إعلان مجموعة «اتش.اس.بي.سي هولدنجز» تقليص عملياتها الدولية في قطاع التمويل الإسلامي، أعلن بنك أبوظبي الوطني خططا في اتجاه معاكس تماما. فقال إنه يسعى إلى زيادة إسهام الأنشطة المتوافقة مع الشريعة في أعماله إلى ثلاثة أمثال الحجم الحالي خلال ثمانية أعوام.

ويؤكد هذا التباين أن قرار «اتش.اس.بي.سي» الانسحاب من سوق التمويل الإسلامي يعكس أولويات الأعمال لدى البنك البريطاني ولا يعد علامة على ضعف قطاع التمويل الإسلامي. ومع سعي البنك للانسحاب من الصناعة تسنح الفرصة أمام بنوك محلية للتوسع على مستوى القطاع. وأعلن «اتش.اس.بي.سي» مطلع الشهر الجاري أنه لن يقدم منتجات إسلامية في بريطانيا والإمارات والبحرين وبنغلاديش وسنغافورة وموريشيوس واستثنى من ذلك الخدمات الإسلامية لقطاع الشركات. وقال إنه سيركز أنشطة التمويل الإسلامي على عملائه في ماليزيا والسعودية مع الاحتفاظ بوجود محدود في اندونيسيا. واستطاع البنك أن يصبح أحد رواد الصناعة عبر ذراعه الإسلامية «اتش.اس.بي.سي» أمانة ومقرها دبي. وأصبح أكبر بنك غربي يشغل أنشطة مصرفية إسلامية فكان لخبر انسحابه وقع كبير على القطاع. وتكهن بعض المحللين بأن القرار يعكس مخاوف البنك من قدرة المصرفية الإسلامية على در الأرباح في المدى الطويل وربما عدم رضاه عن تكلفة تقديم الخدمات الإسلامية والتي تتجاوز نظيرتها التقليدية أحيانا في بعض المناطق. ولما كانت الصفقات الإسلامية تتطلب نقل ملكية الأصول محل التعاقد أكثر من مرة يتم فرض ضرائب متكررة على الصفقة الواحدة. كما أن شراء خبرة صياغة المعاملات المتوافقة مع الشريعة المعقدة أصلا يتكلف كثيرا. لكن تفاصيل قرار البنك تكشف أنه لن يقترب من الانسحاب من قطاع التمويل الإسلامي وأنه قد يواصل نموه في بعض جوانب الصناعة. ويقدر البنك أنه سيحتفظ بنحو 83٪ من إيرادات الأنشطة الإسلامية فيما بعد. وأكد البنك أنه سيحتفظ بأنشطته الإسلامية في قطاع الشركات وهو قطاع أكثر ربحية من أنشطة التجزئة ويشمل ترتيب إصدارات الصكوك في السوق الخليجية المنتعشة وهو مجال للبنك ريادة فيه. ويقول الكساندر فون بوك المسؤول بشركة ايه.تي كيرني للاستشارات «سيكون الأثر على البيئة التنافسية وسوق المصرفية الإسلامية عموما ضعيفا جدا لأن هذه الإغلاقات تخص أسواقا إسلامية صغيرة نسبيا أو بلادا للبنك فيها وجود محدود في قطاع التجزئة». وفي ظل الضغوط المالية بأسواق أوروبا والولايات المتحدة المأزومة وتزايد المتطلبات التنظيمية مع دخول معايير بازل-3 العالمية حيز التطبيق يضطر «اتش.اس.بي.سي» وبنوك غربية أخرى إلى تقليص عملياته في التمويل الإسلامي والتقليدي على السواء. وقال متحدث باسم البنك إن القرار المتصل بالذراع الإسلامية جاء بعد مراجعة للاستراتيجية العالمية للبنك أعلنت في مايو من العام الماضي.. قيمت الأنشطة على أساس توافقها مع الإستراتيجية العالمية للبنك والحاجة إلى توزيع رؤوس الأموال بكفاءة. وقال جون تشانج رئيس قطاع التجزئة في بنك نور الإسلامي ومقره دبي «في البنوك التقليدية تكون النافذة الإسلامية نشاطا غير رئيسي وبالتالي يمكن للبنوك التخارج منها لإعادة التركيز على الأنشطة الرئيسية». وتسعى مؤسسات خليجية أخرى للنمو في القطاع. وقال متحدث باسم بنك شعاع كابيتال الاستثماري ومقره دبي إن البنك يعتزم زيادة حصته من الأنشطة المتوافقة مع الشريعة عبر نافذة إسلامية بقسم الائتمان التابع له.